

## الوحدة الإسلامية

### عناصرها ومواهبها

- ٤ -

الاستاذ الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني  
الامين العام

ذكرنا في القسم الاول من هذا الحديث عناصر وحدة المسلمين، ولا يكتمل الحديث عن العناصر دون ذكر الموانع التي تقف بوجه تحقق وحدة لها كل مستلزمات الوجود وكل مقومات الحياة.

عوامل تفرقة المسلمين منها ما هو أصلي، أي أن وجودها بالذات يتنافى مع الوحدة، ومنها ما هو فرعي، أي إنه لوحده لا يشكل عامل تفرقة إلا إذا انضم إلى العوامل الأصلية. وهذه العوامل الثانوية أكثر ظهوراً وبروزاً، بل إن العوامل الأصلية لا يمكن أن يظهر مفعولها إلا من خلال هذه الفرعيات، ثم إن هذه العوامل الثانوية ترتبط غالباً بطبيعة البشر ولا يمكن إزالتها، بل الذي يجب اقتلاع جذوره هو العوامل الأصلية للتفرقة، ونبدأ بالحديث عن العوامل الفرعية.

#### العوامل الثانوية للتفرقة ١- اختلاف المذاهب

حين يدور الحديث عن وحدة المسلمين تُطرح قضيّة الاختلاف المذهبي بين

المسلمين نفسها باعتبارها أهم موانع الوحدة. وال المسلمين في الواقع اختلفوا منذ القرن الأول الهجري في الاصول والفروع. وعلى مر التاريخ ظهرت مدارس فقهية وعقائدية وسلوكية عديدة.

وال المسلمين اليوم ينقسمون إلى سنة وشيعة، والسنة على أربعة مذاهب مشهورة في الفروع، وعلى مذهبين مشهورين في الاصول هما مذهب الاشاعرة ومذهب المعتزلة. ويوجد أيضاً «الاباضية» و لهم مذهبهم الخاص في الفقه والكلام. أما الشيعة فأشهرهم الامامية الاثنا عشرية ويوجد أيضاً الزيدية، والاسماعيلية.

منهم من هو على هدى القرآن والسنة، ومنهم من تسربت إليه عقائد باطلة. ثم هناك بين أهل السنة والشيعة فرق صوفية لكل منها طريقتها الخاصة في تهذيب النفس والسلوك، وتلتزم هذه الفرق غالباً بما تلتزم به المذاهب الإسلامية في الفقه والعقيدة وإن تسرب إلى بعضها شيء من الانحراف.

الهاجس الذي يقلق دعاة الوحدة من التعديّة المذهبية هو التاريخ الطويل للنزاعات المذهبية الدامية بين أتباع الفرق الإسلامية. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها. لكن الذي يجب أن نتعمّق فيه هو سبب هذه النزاعات الدامية. هل هو مجرد الاختلاف الفكري أو الفقهي؟ إننا نجد في مقاطع تاريخية كثيرة بل وفي عصرنا الراهن أجمل ألوان التعايش والتعاون والتعاضد بين الجماعات ذات التوجهات الفكرية والاجتهادية المتباعدة.. وهذا يعني أن الاختلاف ذاته ليس سبب الخلاف والنزاع. وبنظرة أدق نفهم أن السبب يعود إلى «الجهل» أو إلى «الاغراض الدنيوية». فالجهل هو الذي دفع الخوارج لأن يشهروا السيف بوجه المسلمين، ودفع بخوارج عصرنا لأن يكفروا المسلمين ويستحلوا دماءهم ، وهذا اللون من التعامل مرفوض كل الرفض في نظر الاسلام. والاغراض الدنيوية هي التي أوجبت نار الحروب الطائفية في مقاطع كثيرة من التاريخ، ولا تزال مصالح الحكم والسلطة تلعب دورها في إثارة النزاعات الدينية، والدين منها براء. ولا تزال يد القوى المتجردة واضحة كل الوضوح في النزاع بين أهل السنة والشيعة، بل وفي إثارة النزاعات بين أبناء المذهب الواحد.

متى ما كانت الحالة بعيدة عن الجهل وعن الاغراض الدنيوية فلا تجد ثمة سوى

التفاهم وال الحوار والبحث العلمي على أساس الدليل والبرهان والاحترام المتبادل.  
ولنستدل فيما نقول بأقوال العلماء.

يقول المرحوم الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في مقال تحت عنوان  
«بيان للمسلمين»<sup>١</sup>.

المسلمون بعد اتفاقهم كلمة واحدة على أن القرآن العزيز وحي من الله جل شأنه وأن العمل به واجب، ومنكر كونه وحياً كافر، والقرآن صريح في لزوم الاتفاق والإيمان والنهي عن التفرق والعداء، وقد جعل المسلمين إخوة فقال عز شأنه: «إنا المؤمنون إخوة». «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا». «إن الذين فرقوا دينهم وكأنوا شيئاً لست منهم في شيء»<sup>٢</sup> إلى كثير من أمثالها، وبعد اتفاقهم على وجوب الأخذ بنصوص الكتاب الكريم لهم مهما بلغ الخلاف بينهم في غيره، فإن رابطة القرآن تجمعهم في كثير من الأصول والفرع، تجمعهم في أشد الروابط من التوحيد والنبوة والقبلة وأمثالها من الأركان والدعائم واختلاف الرأي فيما يستتب أو يفهم من القرآن في بعض النواحي، اختلاف اجتهادي لا يوجب التباغض والتعادي.

نعم أعظم فرق جوهري، بل لعله الفارق الوحيد بين الطائفتين: السنة، والشيعة، هو قضية الإمامة حيث وقع الفرقة منها على طرفي الخط، فالشيعة ترى أن الإمامة أصل من أصول الدين، وهي ردففة التوحيد والنبوة، وأنها منوطه بالنص من الله ورسوله، وليس للأمة فيها من الرأي والاختيار شيء، كما لا اختيار لهم في النبوة بخلاف إخواننا من أهل السنة، فهم متتفقون على عدم كونها من أصول الدين، ومختلفون بين قائل بوجوب نصب الإمام على الرعية بالاجماع ونحوه، وبين قائل بأنها قضية سياسية ليست من الدين في شيء لا من أصوله ولا من فروعه، ولكن مع هذا التباعد الشاسع بين الفريقين في هذه القضية، هل تجد الشيعة تقول إن من لا يقول بالأمامية غير مسلم (كلا ومعاذ الله) أو تجد السنة تقول إن القائل بالأمامية

خارج عن الإسلام - لا وكلا - إذن فالقول بالامامة وعده لا علاقة له بالجامعة الإسلامية وأحكامها من حرمة دم المسلم وعرضه وماليه، ووجوب أخوته، وحفظ حرمتها، وعدم جواز غيبتها، إلى كثير من أمثال ذلك من حقوق المسلم على أخيه». ويقول العلامة محمد جواد مغنية في مقال تحت عنوان «ضرورات الدين والمذهب»<sup>١</sup>:

«ال المسلم من صدق مقتنعاً بكل ما اعتبره الإسلام من الأصول والفروع، والأصول ثلاثة: التوحيد، والنبوة، والمعاد، فمن شك في أصل منها، أو ذهل عنه قاصراً أو مقصراً فليس بمسلم، ومن آمن بها جميعاً جازماً فهو مسلم، سواء كان إيمانه عن نظر واجتهاد، أم عن التقليد والعدوى، على شريطة أن يكون وفق الحق والواقع.

أما ما ذكره العلامة الحلي، والشهيد الثاني، وغيرهما ، من وجوب الاستدلال والنظر في الأمور والعقائد، وعدم كفاية التقليد فيهما، فإن المقصود منه التقليد الذي لا يوصل إلى الواقع، أما إذا كان سبيلاً للتصديق بالحق، فلا ريب في إجزائه وكفايته، وإلا لم يبق من المسلمين سوى واحد من كل مائة، ولذا قال العلامة الأنصاري في كتاب الفرائد: والأقوى كفاية الجزم الحاصل من التقليد).

ويكفي من التوحيد الإيمان بوحدة الله تعالى، وقدرته وعلمه وحكمته، ولا تجب معرفة صفاته الثبوتية والسلبية بالتفصيل، ولا أنها عين ذاته أو غيرها، ويكتفى من النبوة الإيمان بأن محمد ﷺ، رسول من الله صادق فيما أخبر به معصوم في تبليغ الأحكام، فإن الرسول قد يخبر عن الشيء بصفته الدينية المحسنة أي كونه رسولاً مبلغًا عن الله تعالى، وقد يخبر عنه بصفته الشخصية، أي كونه إنساناً من البشر، فما كان من النوع الأول، يجب التعبد به، وما كان من النوع الثاني فلا يجب.

أما التصديق والإيمان بأن النبي كان يسمع ويرى وهو نائم، كما يسمع ويرى وهو مستيقظ، وأنه يرى من خلفه كما يرى من أمامه، وأنه عالم بجميع اللغات، وأنه

أول من تنشق عنه الأرض، فليس من ضرورات الدين ولا المذهب.  
ويكفي من المعاد الاعتقاد بأن كل مكلف يحاسب بعد الموت على ما اكتسبه في حياته، وأنه ملاق جزاء عمله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، أما أنه كيف يحاسب العبد؟ وعلى أية صورة بالتحديد يكون ثواب المحسن، وبأي لون يعاقب المسيء؟ فلا يجب التدين بشيء من ذلك، فالتوحيد، والنبوة، والمعاد دعائم ضرورية لدين الإسلام، فمن أنكر واحداً منها، أو جهلها فلا يعد مسلماً شيعياً، ولا سنياً.

أما الفروع التي هي من ضرورات الدين، فهي كل حكم اتفقت عليه المذاهب الإسلامية كافة من غير فرق بين مذهب ومذهب، كوجوب الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، وحرمة زواج الأم والأخت، وما إلى ذلك مما لا يختلف فيه رجالان من المسلمين، فضلاً عن طائفتين منهم، فإنكار حكم من هذه الأحكام إنكار للنبوة، وتكييف لما ثبت في دين الإسلام بالضرورة.

والفرق بين الأصول والفرع الضروري، أن الذي لا يدين بأحد الأصول يكون خارجاً عن الإسلام، جاهلاً كان أم غير جاهل، أما الذي لا يدين بفرع ضروري، كالصلاحة والزكاة، فإن كان ذلك مع العلم بتصوره عن الرسول ﷺ، فهو غير مسلم، لأنَّه إنكار للنبوة نفسها، وإن كان جاهلاً بتصوره عن الرسالة، كما لو نشأ في بيئَة بعيدة عن الإسلام والمسلمين، فلا يضر ذلك باسلاميته إذا كان ملتزماً بكل ماجاء به الرسول، ولو على سبيل الإجمال، فالتدبر في الأصول أمر لابد منه للمسلم، ولا يعذر فيها الجاهل، أما إنكار الأحكام الفرعية الضرورية فضلاً عن الجهل بها، فلا يضر بإسلامية المسلم إلا مع العلم بأنها من الدين، فالإمامية ليست أصلاً من أصول دين الإسلام، وإنما هي أصل لمذهب التشيع، فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد، والنبوة، والمعاد، ولكنه ليس شيعياً.

والمرحوم العلامة السيد شرف الدين العاملي يعقد في كتابه: «الفصول المهمة في تأليف الامة» فصولاً يتحدث فيها بالتفصيل عن العلاقة الطبيعية التي تربط أهل السنة والشيعة باعتبارهم جميعاً مسلمين، يعترف كل منهما بما له وعليه من حقوق وواجبات تجاه المسلم الآخر.

والعلامة الفقید الشیخ عبد المجید سلیم شیخ الازھر السابق یقول فی مقال تحت عنوان «بیان للمسلمین»:<sup>١</sup>

إن الدين الإسلامي قائم على نوعين من الأحكام:

أحدهما: أحكام ثابتة، يجب الإيمان بها، ولا يسوع الاختلاف فيها وليس من شأنها أن تتغير بتغير الزمان والمكان، وأن تخضع لبحث الباحثين، واجتہاد المجتهدین. ذلك بأنها ثابتة عن الله تعالى بطريق يقیني لا يحتمل الشك، واضحة في معانیها، ليس فيها شيء من الإبهام أو الغموض.

والثاني: أحكام اجتهادية نظرية مرتبطة بالصالح التي تختلف باختلاف ظروفها وأحوالها، أو راجعة إلى الفهم والاستنباط اللذين يختلفان باختلاف العقول والأفهams، أو واردة بطريق لا يرقى إلى درجة العلم واليقين، ولا يتجاوز مرتبة الظن والرجحان.

والنوع الأول من الأحكام - وهو القطعي في روايته ودلالته - هو الأساس الذي أوجب الله على المسلمين أن يبنوا عليه صرح وحدتهم غير متنازعين، وربط به عزهم وقوتهم وهيبتهم في أعين خصومهم والمتربيسين بهم. المسلمين كلهم مؤمنون به إيمانا ثابتاً لا يتزعزع، لا فرق في ذلك بين طائفة منهم وطائفة.

وإن جميع الآيات التي جاءت في النهي عن التفرق، وندم الاختلاف، والتحذير منه، وضرب الأمثال بما كان من الأمم السابقة حين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البینات؛ إنما تعنى الاختلاف والتفرق في هذا النوع من الأحكام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعَاتٍ لَسْتَ مَنْهُمْ بِشَيْءٍ﴾<sup>٢</sup>. ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاحْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾<sup>٣</sup>. ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلَّهِ هُنْيَا فَطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيْمُ . وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. من يبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين. من الذين فرقوا

١- مجلة رسالة الإسلام - السنة الأولى - العدد الأول.

٢- الانعام / ١٥٩ . ٣-آل عمران / ١٠٥ .

ديهم وكانوا شيئاً كل حزب بما لديهم فرلون).<sup>٤</sup>

فهذا هو الاختلاف المذموم المنهي عنه في كتاب الله تعالى، أما النوع الثاني من الأحكام، فإن الاختلاف فيه أمر طبيعي، لأن العقول تتفاوت، والمصالح تختلف، والروايات تتعارض، ولا يعقل ، في مثل هذا النوع أن يخلو مجتمع من الاختلاف، ويكون جميع أفراده على رأي واحد في جميع شؤونه، وهذا النوع من الاختلاف غير مذموم في الإسلام، مادام المختلفون مخلصين في بحثهم، باذلين وسعهم في تعرف الحق واستبيانه، بل إنه ليترتب عليه كثير من المصالح، وتتسع به دائرة الفك، ويندفع به كثير من الضرر والعسر، وليس من شأنه أن يفضي، ولا ينبغي أن يفضي، بال المسلمين إلى التنازع والتفرق، ويدفع بهم إلى التقاطع والتنابز.

ولقد كان أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعون لهم بإحسان، والأئمة عليهم الرضوان، يختلفون ، ويدفع بعضهم حجة بعض ، ويجادلون عن آرائهم بالتي هي أحسن، ويدعون إلى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ولم نسمع أن أحداً منهم رمى غيره بسوء، أو قذفه ببهتان، ولا أن هذا الاختلاف بينهم كان ذريعة للعداوة والبغضاء، ولا أن آراءهم فيما اختلفوا فيه قد اتخذت من قواعد الإيمان وأصول الشريعة التي يعد مخالفها كافراً أو عاصياً لله تعالى، وقد كانوا يتحامون الخوض في النظريات، وفتح باب الآراء في العقائد وأصول الدين، ويفحصون فيها بالماطل، سداً لذرية الفتنة، وحرضاً على وحدة الأمة، وتفرغاً لما فيه عزهم وسعادتهم وارتفاع شأنهم، ولذلك كانوا أقوىاء ذوي عزة ومهابة: «أشداء على الكفار رحماء بينهم»<sup>٥</sup> ..

ما تقدم نفهم أن الاختلاف المذهبي نفسه ليس مداعاة للنزاع، اللهم إلا إذا افترن بحالة الجهل أو استغلته الأطماع الدنيوية، حينئذ تثور النزاعات وتسفك الدماء، باسم الدين، وليس للدين في الواقع دور فيها، بل إنها تتعارض مع روح الدين وشريعته السمحاء،

## ٢- تعدد الحكومات

حالة التجزئة القائمة في عالمنا الإسلامي جرّت إلى حروب ونزاعات حدودية وغير حدودية كثيرة.. لا نريد أن نتحدث عن الصورة المثالبة المطلوبة لعالمنا الإسلامي حيث تتوحد الأمة تحت قيادة واحدة، بل حديثنا عن هذه الحالة الموجودة التي تتعدد فيها الحكومات. هل هذا التعدد بطبعته يؤدي إلى الاختلاف والنزاع؟ لو نظرنا إلى الساحة العالمية لوجدنا أن البلدان التي تملك زمام أمرها تتعاون مع بعضها تعاونا يكاد يلغي الحدود بينها. هذه الأسواق المشتركة والاحلاف المشتركة والاتفاقيات المشتركة بين بعض بلدان العالم تثبت إمكان توحيد جهود بلدان العالم رغم تعدد حكوماتها. التعددية إذن في الأجهزة الحاكمة لا يؤدي بذاته إلى نزاع، بل إن النزاعات تنشب بسبب طغيان حاكم من الحكام واستفحال روح التسلط والعدوان فيه، أو بسبب تدخل القوى الكبرى ودفعها لعملائها كي يحققوا عن طريق العدوان أطماعها.

الإسلام يرفض العدوان والطغيان، ويرفض الخضوع لارادة المستكرين، ويضع كل الضمانات للحيلولة دون هذه الحالة، وليس وراء النزاعات بين بلدان العالم الإسلامي سوى غياب الروح الدينية والالتزام الديني.

بين بلدان المسلمين كل الدواعي للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والأمني والعسكري، لكن ضعف الدوافع الدينية، وفقدان الارادة المستقلة عند بعض حكام هذه البلدان يحول دون الوحدة المنشودة، بل إن الطغيان أحياناً أو العمالة أحياناً أخرى يؤدي إلى هذه النزاعات المشهودة في عالمنا الإسلامي.

## ٣- الاختلافات القومية

الاختلافات القومية حقيقة قررها القرآن الكريم وعبر عنها بالشعوب والقبائل حيث قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذِكْرٍ وَّأَنَّىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شَعْبَوْنَا وَقَبَائِلَ﴾

لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»<sup>١</sup>.

والآية الكريمة تبين الحقائق التالية:

- ١- كما أن البشر مخلوقون بطبيعتهم من ذكر وأنثى، كذلك مخلوقون بطبيعتهم من شعوب وقبائل ، وهذه حقيقة ثابتة في خلقة البشرية.
- ٢- إن الهدف من هذا الاختلاف هو «التعارف». وكما أن تعارف الذكر والأنثى يخلق النساء والخصب البشري واستمرار الحياة الإنسانية، كذلك تعارف الشعوب والقبائل المختلفة يؤدي إلى تلاقي الثقافات والأفكار والكفاءات ليتسع الخصب الحضاري في حياة البشرية.
- ٣- إن معيار التفاصل بين الأفراد والجماعات هو الرقي في سلم التكامل الانساني الذي عبر عنه القرآن بالتفوى.

واستطاع الإسلام أن يسجل أفضل صور التفاعل بين الشعوب المسلمة، وأجمل ألوان التعايش بين القوميات المختلفة، ولعل اجتماع سلمان الفارسي وصهيب الرومي، وبلال الحبشي بين صحابة رسول الله ﷺ كان مقدرا له أن يكون رمزاً للامتزاج الحضاري بين آسيا وأوروبا وأفريقيا في بودقة الإسلام.

غير أن النعرات الجاهلية القائمة على أساس غياب الروح الدينية واستفحال الذاتيات الضيقية لعبت دورها على مرّ التاريخ في إثارة النزاعات القومية بين المسلمين، وكان لحكام بني أمية وولاتهم دور مدخل في إثارة التمييز العنصري، وفي عصرنا الحديث لعبت السياسة الاستعمارية دوراً بغيضاً في إثارة العنصرية القومية بين شعوب بلدان العالم الإسلامي، بل بين قوميات البلد الواحد. ونشأت في العالم الإسلامي أحزاب تتبنى التعصب القومي تقليداً للغرب أو عمالة له، جاهلة أو متجاهلة أن التعصب القومي أحرق الغرب وأدخله في حربين عالميتين أضافة إلى حروب طاحنة محلية، حتى صحا على نفسه، وألغى التعصب القومي وأحل مكانه التعاون والتفاهم.

الاختلاف القومي - إذن - ليس مدعاة بنفسه للخلاف والنزاع، بل هو عامل إثراء وإنماء إن كان في ظل التعارف والتعاون. وهذا ما دعا إليه دين الفطرة.

### اختلاف اللغة

لم يلغ الاسلام لغات الشعوب المفتوحة، وإن شجع على تعلم اللغة العربية. ولا أدل على ذلك من تعامل العرب مع لغات العالم الاسلامي، ومن تحدث الاجيال العربية المهاجرة بلغات المهجرو، منذ القرن الهجري الاول. كثير من العلوم الاسلامية دونت باللغات الاسلامية إضافة إلى اللغة العربية. غير أن إقبال المسلمين على تعلم اللغة العربية ظاهرة مشهودة على مر التاريخ، يغذيها حب المسلمين لفهم القرآن والحديث ونصوص الدين المبين.

والواقع أن اللغة تسهم إلى حد كبير في إحلال التفاهم بين أبناء الأمة. ولا يمكن أن تكتمل وحدة الأمة إلا إذا اقترن بوحدة لغوية بينها. واللغة العربية باعتبارها لغة القرآن قادرة على أن تكون لغة التفاهم بين المسلمين، شرط أن تبذل الجهود لاحيائها في البلدان غير العربية، بل وحتى في البلدان العربية التي غلبتها لهجات العامية وسيطرت على السنة العرب بدل العربية الفصحى.

وحيث كان مجلس الخبراء عاكفا على تدوين الدستور الاسلامي بعثت إليه مذكرة فيها بعض الاقتراحات ، منها ضرورة الاهتمام باللغة العربية باعتبارها من مقومات اندماج أجزاء الأمة الاسلامية. وصدر الدستور الاسلامي وهو يؤكد على ضرورة تدريس اللغة العربية في جميع مراحل التدريس وفي كل الفروع الدراسية. أليس من المؤسف أن تتحدث الدول المسلمة في اجتماعاتها باللغة الانجليزية أو الفرنسية ولا تتحدث بلغة دينها وقرآنها وتراثها وهي اللغة العربية؟!

### العوامل الاصلية للتفرق

١- الجهل: كان الجهل بالدين عامة، والجهل بالمذاهب خاصة، وراء أكثر ماحدث من نزاعات في التاريخ باسم الدين.

الجهل بحقيقة الدين خلق ألوانا من التعصب المقيت، وألوانا من البدع والالتقاط، وأدى إلى تفرق صفوف المسلمين وظهور الإفراط والتفريط في المجتمعات الإسلامية.

كما أن جهل أصحاب مذهب بمتبنيات أصحاب المذهب الآخر خلق حساسيات وعقد، وأدى إلى تبادل التهم والافتراءات.

وليس الجهل مقتصرًا على القرون الغابرة، بل هو لا يزال يعيش في مجتمعاتنا ويفرخ، ويولد أحياناً صوراً مؤلمة من التعصب والتحجر، أو ينبع استخفافاً بشريعة الله وتهاوناً في الالتزام بأحكامه. كما أنه يظهر على شكل حزارات طائفية وتهم وافتراءات.

والغريب أن هذا الجهل المذهبي نجده حتى في أوساط علمية مرموقة.. فكم قابلت من العلماء من يجهل أبسط الحقائق بشأن المذاهب الأخرى! وكم وجدت من يحمل منهم مفاهيم غير صحيحة عن الآخرين.

وصدق السيد شرف الدين إذ قال: المسلمين إذا تعارفوا تآلفوا.

يحضرني الآن أنني قابلت المرحوم الشيخ محمد الفحام شيخ الأزهر الأسبق، وما إن رأني حتى قال: سمعت من الأخوة الشيعة أنهم يحرّرون الحديث النبوى الشريف: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي» ويقولون «... كتاب الله وعترتي».. وبيدو أن تخصص الرجل كان في قواعد اللغة العربية، ولم يكن له الاطلاع اللازم على الحديث. وكان إلى جانبه مساعدته الشيخ عبد العزيز عيسى (وهو من مؤسسي دار التقرير في القاهرة)، فبادر قائلاً: هذه المسألة أثيرت أيام المرحوم الشيخ محمود شلتوت، ودفع ذلك إلى أن يبحث أحد الأخوان في أسانيد «كتاب الله وعترتي» ويدركها جميعاً من مصادر أهل السنة، ثم عمّدت دار التقرير إلى نشر هذا البحث. والباحث الذي أشير إليه هو رسالة دونها الشيخ قوام الدين الوشنوي من علماء قم \*.

وبيدو أن علاج هذه الظاهرة يمكن أن يتم عن طريق مجمع يضم ممثلي المذاهب الإسلامية، وتتشكل في هذا المجمع لجان لدراسة المشتركات الموجودة بين

المسلمين، ثم تذكر الخصائص الثابتة المقبولة لكل مذهب. وبذلك تتضح الفوارق بدقة، وتزول التهم والافتراضات\*\*.

٢- عدم التثبت قبل الحكم: وهي دالة شائعة مع الاسف في جميع مجالات حياتنا، وخاصة المذهبية.. حالة الالكتفاء بالشائعات والحكم على أساسها ظاهرة ناتجة عن غياب الروح العلمية وغياب أهمية كرامة الانسان، وغياب التربية الاسلامية التي تعلمنا كيف نتعامل مع المسموعات. يقول المرحوم العلامة كاشف الغطاء في مقال تحت عنوان: «التثبت قبل الحكم»<sup>١</sup> :

«ما زال أهل العلم والنظر والدراسات الصحيحة يعنون أكبر العناية بالمصادر التي يعتمدون عليها في بحوثهم، ويستندون إليها في أحکامهم، ومن المعهود أن رجال الفرق، وأهل العصبية للمذاهب، ينقولون عن مخالفاتهم آراء قد لا يعرفها هؤلاء المخالفون، وقد يعرفونها على صورة أخرى تختلف اختلافاً قريباً أو بعيداً عن الصورة المنقولة، وأنهم قد يأتون باستدلالات لمذهب مخالفتهم يروجون لها، في ظاهر الأمر، ويوجللون في تفصيلها والعنابة بدقائقها، ليوهموا الناس أنها لمخالفتهم، ثم يكررون عليها بالإبطال والتزييف والطعن والتجريح فلا تلبث أن تنها.

لذلك كان شيوخ العلم، وحذاق النقد، يوصون تلاميذهم بأن يعنوا بمصادرهم، وألا يقلدوا في بحوثهم وأفكارهم تقليداً أعمى، فيقعوا في الخطأ، لمذهب ما، أو فكرة ما، إذا أرادوا أن يصلوا إلى الحقيقة في هذا المذهب، وأن يعرفوا الواقع الفعلي، لا التخييلي، لهذه الفكرة.

أقول هذا لأنني تبعت كثيراً مما يكتب الكاتبون عن الشيعة إلى عهد قريب، فوجدته مأخذوناً عن ابن خلدون الذي كان يكتب وهو في أفريقيا وأقصى المغرب عن الشيعة في العراق وأقصى المشرق، أو عن أحمد بن عبد ربه الأندلسي، أو أمثالهما، وقد يريد الكاتبون التوسيع، ويقصدون إلى الدراسة والتحليل. فيرجعون إلى كتب الغربيين المعروفين «بالمستشرقين»، وحيثند يظنون أنهم قد أتوا بفصل

الخطاب، واعتمدوا على المصدر الوثيق، وجاؤوا بالحجج الدامغة. مع أن أمر الشيعة في أفكارهم وأرائهم ميسر لمن أراد معرفتها، فهذه كتبهم ومؤلفاتهم ومكتباتهم - ومن بينها مكتبتنا التي تشتمل على أكثر من خمسة آلاف مجلد - تشهد بأن الشيعة مأهوم إلا طائفة من طوائف المسلمين، ومذهب من مذاهب الإسلام، يتفقون مع سائر المسلمين في الأصول ، وإن اختلفوا معهم في بعض الفروع.

٣- لغة الطعن والتابzier بالألقاب: شاعت بين أصحاب المذاهب الإسلامية منذ القدم لغة بعيدة عن الموضوعية والروح الإسلامية، وهي لغة الطعن، ولصق التهم، ونسبة الالقاب السيئة الى الخصوم، مما كان يزيد في الطين بلة، ويؤجج نيران العصبيات، ويبعد الحالة الإسلامية عن الحوار العلمي الهادئ الرصين.

ولatzal ألقاب «العامة» و«المخاصة» في كتبنا عند الحديث عن الشيعة والسنة، ولايزال هناك من يطلق كلمة «النصرية» على العلوين، ولايزال هناك من يسمى أتباع هذا المذهب أو ذاك باسماء لا يرضونها كالرافضة والوهابية وأمثالها.

هذه الالقاب لا تغير من الحقيقة شيئاً، ولعلها تكون مشمولة بالنهي الوارد في الآية الكريمة: ﴿وَلَا تلمزوا أنفسكم وَلَا تباذروا بِالْأَلْقَابِ﴾<sup>١</sup>.

وثمة كتب ألفت لتضم بين دفتيها ألوان الطعون مثل: «الوشيعة»، و«في يصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» و «الزمام النواصب» و.. أمثالها. وهي تجانب روح التقارب والتوحيد وتتجافي الاخوة الإسلامية، على العكس من كتب أخرى ذكرت الاختلافات بروح علمية موضوعية مثل «مقالات المسلمين واختلاف المسلمين» لابي الحسن الاشعري، و«الفصول المهمة في تأليف الامة» للسيد شرف الدين.. وأمثالها.

٤- أسلوب استشارة الخلافات: بعض الناس صداميون بالذات.. في كل أمورهم يريدون أن يبحثوا عن خصم ليتناطحوا معه، يعيشون حياتهم وكأنهم في ساحة حرب ينادون: «هل من مبارز». هؤلاء يلتجّون في الخصام دائمًا، ولا يعرفون سوى الخصومة..

يقتشون دائماً عن العيوب والثغرات والاختلافات، فيجدون فيها ما ينفّسون عن روحهم التوّاقة للاصطدام.

وحيث يدخل مثل هؤلاء الساحة المذهبية يخلقون المأسى.. يفسرون حتى اختلافات النحوين اختلافاً مذهبياً. لا تجد في بحوثهم سوى الآثارات الطائفية.

بينما تجد على العكس من هؤلاء علماء يعشّقون مسائل الوفاق والاشتراك، ويجهدون أنفسهم لدراسة المشتركات، وما يقرب بين المسلمين، منهم على سبيل المثال: الشيخ المفید والسيد المرتضى والشيخ الطوسي، وأمين الإسلام الطبرسى، والسيد محسن الأمين، والسيد شرف الدين، وكتب السيد المرتضى كتاب «الانتصار» ليجد له شريكاً في مسائله الفقهية من سائر المذاهب.

هذه هي الروح التي تتحرى الحقيقة، وتطلب رضا الله سبحانه وتعالى، لا تلك الروح الصدامية التي تطلب الشهرة وإرضاء الرغبات السطحية.

٥- الاستناد إلى أقوال العوام وأفعالهم: لاشك أن هناك عادات وتقالييد سائدة بين المسلمين لا يمثّل بعضها إلى الإسلام بصلة، ظهرت على مز الأيام والسنين بسبب الجهل أو بسبب خطط سياسية ماكرة، وهذه يجب ألا تكون ملائكة الحكم على أصحاب هذا المذهب أو ذاك. بعض المسلمين يضفيون على أعمالهم المنحرفة صبغة دينية، فيسيئون إلى الإسلام وإلى مذهبهم، وإلى هذا أشار الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام إذ قال: «كونوا لنا زينا ولا تكونوا علينا شيئاً».

يبدو أن المفارقة بين العمل والمعتقد لا تختص بالعوام، بل تشمل حتى بعض العلماء الذين يسيرون وراء العامة وينقادون لما تقوله العامة، تاركين علمهم محدوداً بقاعة الدرس والكتاب.

ولابد أن نذكر هنا وجود طوائف من المسلمين لا يمكن أن نحكم عليهم إلا من خلال أعمال أفرادهم لعدم توفر المصادر الكافية لدراسة عقائدهم وتشريعهم مثل بعض الطرق الصوفية، والعلويين، والبهرة. وأعمال أفرادهم مدعاة للطعن في مذهبهم، فالآخرى بعلمائهم ومفكريهم أن يكتبوا بوضوح ما يبيّن انتماهم الإسلامي.

٦- إساءة فهم بعض المصطلحات: بعض الالفاظ المشتركة تفسر أحياناً تفسيراً خاطئاً يجعل منها وسيلة للتفاف والحزارة . «الولاية» تعني الامامة والقيادة ، وتعني الحب. ولولاية ائمة أهل البيت بالمعنى الاول خاصة بالشيعة، والثانية تشمل كل المسلمين، حتى الذين يسمون اليوم بالاباضية وينتبون اسمياً للخوارج. إذن من ينكر ولاية ائمة أهل البيت لا يعني بغضهم لآل البيت - والعياذ بالله - كما يتصور البعض. بل إن الولاء لآل بيت رسول الله محور يجمع كل المسلمين ولا يتختلف عنه أحد.

و«التقى» مثلاً من المفاهيم الهامة التي تصون أرواح المسلمين أمام الاعداء، وتصون وحدة المسلمين في الداخل ولكن لفظها المشترك حمل بما يسيء إلى الشيعة ويعتبرهم ممن عنده عقائد باطنية لا يظهرها.

٧- مصالح الحكم والسلطة: وهذه لعبت دورها السيئ على مر التاريخ، فاستغلت الاختلافات، وأثارت الخلافات، ومارست السياسة المعروفة: «فرق تسد»، ولا تزال هذه الظاهرة يمارسها الحكام المستهترون بمصالح شعوبهم، البعيدين عن رضا الله القريبون من سخطه. لا يهمهم ما تسفك من دماء وما تثور من نزاعات، يقدمون كل شيء قرباناً على مذبح حكمهم وتسلطهم وشهواتهم.. هداهم الله أو أزال عن المسلمين شرورهم.

وأفعى من هؤلاء الحكام أسيادهم من الطغاة المستكبرين وأسياد أسيادهم من اليهود الصهابية. هؤلاء يعملون ضمن خطة دقيقة مدروسة لاثارة النزاعات الطائفية، بل والحروب الطاحنة الاقليمية والمحليّة.

ولا سبيل للنجاة من هذه الشرور الا باتحاد المسلمين، وصيانة مقدراتهم وحرماتهم وسيادتهم من الانتهاك، والله الموفق وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

\* أعيد طبعه في المجمع مع تذييل متأخر يبيّن قصة تأليفه في إيران على عهد الإمام البروجردي، وقصة إعادة طبعه في القاهرة، ونشرت رسالة التقرير هذا التذييل. \*\* أتفق المجتمعون في إحدى مؤتمرات الوحدة الإسلامية على صياغة المشتركات الأساسية، وصدر على أثر ذلك «منشور التقرير» غير أن المشروع بحاجة إلى إعادة صياغته باشراك عدد أكبر من علماء المذاهب الإسلامية.